

العنف ضد الشيعة.. إرهاب ممنهج بلا رادع دولي

2016-08-04 عيد الامير رويح

يعاني أبناء المذهب الشيعي في العديد من دول العالم، من سياسة التمييز والاضطهاد والتهميش التي تمارسها بعض الحكومات والتنظيمات الارهابية المتطرفة بدوافع طائفية، حيث اكدت بعض التقارير تزايد اعمال العنف الذي تقوم به الجماعات التكفيرية ضد الشيعة، خصوصا وان المنظمات والحركات المتطرفة التي تتبنى الفكر الوهابي المتشدد، قد سعت الى تكفر المسلمين الشيعة واستباحة دماءهم وأموالهم من خلال الاعتماد على فتاوى الضلال التي أصدرها البعض من اجل تشويه صورة الاسلام وزرع الفرقة بين المسلمين. يضاف الى ذلك القمع المتواصل من قبل بعض الحكومات و الانظمة العربية وغيرها و التي سعت الى اقصاء وتهميش الشيعة، واستهدافهم من خلال ممارسة الضغوط وتشديد القوانين واستخدام القوة المفرطة ضدهم، وهو ما اثار قلق ومخاوف العديد من المنظمات الحقوقية والانسانية التي انتقدت مثل هكذا اجراءات.

ويعتبر المسلمون الشيعة وكما تنقل بعض المصادر ثاني أكبر طوائف المسلمين. فهم اغلبية في إيران أو العراق أو البحرين، إضافة الى وجودهم بنسب لا يستهان بها في أغلب دول الخليج ودول حوض البحر المتوسط، إضافة الى باكستان والهند ودول غرب آسيا وغيرها من الدول الاخرى، وبحسب تقرير سابق قام به منتدى ليوفورم للدين والحياة العامة وهو مركز دراسات وأبحاث إحصائية إستراتيجية إنكليزي متخصص بالأديان والمذاهب والمعتقدات في العالم، مقره في لندن وله فروع ومكاتب في 222 دولة في العالم. فان المسلمين الشيعة هم الأكثر زيادة في الإحصاء الجديد أرتفع عددهم إلى أكثر من 400 مليون نسمة، وهو مايشكل ربع عدد المسلمين في العالم البالغ عددهم مليار و 600 مليون نسمة.

وأكد التقرير الدولي الذي يقام كل عقد كامل من الزمن إن عدد المسلمين الشيعة في إيران أرتفع الى أكثر من 80 مليون نسمة وفي الهند وصل الى مايقارب 74 مليون نسمة أما في باكستان فتجاوز العدد ال 46 مليون نسمة وفي تركيا تخطى العدد 33 مليون نسمة وفي العراق أرتفع العدد الى أكثر من 26 مليون نسمة ومن ثم اليمن وفيها 12 مليون مسلم شيعي وأفغانستان اكثر من 10 مليون

نسمة وكذلك أذربيجان 10 مليون مسلم شيعي وفي السعودية 5 مليون شيعي ومصر 3 مليون شيعي وشمال أفريقيا مايقارب 2 مليون شيعي وغرب أفريقيا فاق العدد 2 مليون نسمة وهكذا يسرد التفاصيل حيث إنتشر المسلمين الشيعة في 198 دولة في العالم.

نيجيريا

وفي هذا الشأن خُص تحقيق قضائي في تقرير أن الجيش النيجيري قتل 348 شخصا من الأقلية الشيعية في ديسمبر كانون الأول الماضي في سلسلة اشتباكات يجب أن يُحاكم الجنود الذين شاركوا فيها. وربما توضح كيفية استجابة السلطات لنتائج التحقيق مدى تنفيذ الإصلاحات في إطار مسعى للرئيس محمد بخاري وهو حاكم عسكري سابق للقضاء على انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الجنود. ومنعت الولايات المتحدة مبيعات أسلحة إلى نيجيريا وأنهت تدريبا للقوات هناك كان ساريا في ظل سلفه جودلاك جوناثان لأسباب من بينها المخاوف بشأن حقوق الإنسان مثل معاملة معتقلين يشتبه بأنهم مسلحون.

ويؤكد التقرير مزاعم جماعات لحقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية بأن الجيش قتل مئات الشيعة خلال ثلاثة أيام من الاشتباكات في مدينة زاريا الشمالية. ونفى الجيش مرارا هذه المزاعم. وجاء في تقرير اللجنة التي عينتها ولاية كادونا حيث تقع زاريا "الجيش النيجيري استخدم القوة المفرطة." "وعليه توصي اللجنة بضرورة اتخاذ خطوات على الفور لتحديد أعضاء الجيش الذين شاركوا في عمليات القتل التي حدثت بين 12 و14 ديسمبر مع رأي بمحاكمتهم." وقال الجيش إن الشيعة اعترضوا سبيل رئيس أركانه اللفتنان جرنال توكور بوراتاي وحاولوا دون جدوى اغتياله. وذكر المتحدث باسم الجيش النيجيري ساني عثمان "نحن على دراية بأن التقرير أعلن ونحن ندرسه." بحسب رويترز.

وذكرت نتائج اللجنة التي حواها التقرير إن 349 شخصا - بينهم جندي - قتلوا. وقال التقرير "من بين الأشخاص الذين يقال إنهم قتلوا وعددهم 349 تم دفن 347 في مقبرة جماعية." وأغلب سكان نيجيريا- أكثر دول أفريقيا سكانا- وعددهم نحو 180 مليون نسمة من السنة وهناك بضعة آلاف من الشيعة الذين نشأت حركتهم بإيعاز من الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979.

أفغانستان وباكستان

الى جانب ذلك بدأ أبناء أقلية الهزارة في أفغانستان دفن أكثر من 80 شخصا من ذويهم قتلوا في هجوم انتحاري بالعاصمة كابول في حين ألقى كثيرون باللوم على القادة السياسيين في الإخفاقات الأمنية التي تسببت في وقوع المجزرة. وقال مسؤولون إن 84 مقبرة حفرت على جانب تل في غرب كابول حيث توافد المشيعون حاملين جثامين القتلى لكن تم حظر التجمعات الكبرى لأسباب أمنية ولم تكن هناك جنازة جماعية.

والهجوم الذي استهدف مظاهرة كان معظم المشاركين فيها من أبناء قبيلة الهزارة الشيعية هو أحد أعنف التفجيرات منذ سقوط حكم حركة طالبان عام 2001. وأعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن الهجوم. ولم يسبق للتنظيم أن نفذ عملية على هذا النطاق في أفغانستان مما أثار المخاوف من تصعيد جديد للعنف وخاصة العنف الطائفي الذي ظل حتى الآن نادر الحدوث نسبيا. وفي وقت سابق نقب أقارب بعض قتلى الهجوم الانتحاري وسط كومة أمتعة مخضبة بالدماء تركت بعد الانفجارين وسط حالة من الغضب المتنامي تجاه الزعماء السياسيين.

وقال سيد محمد وهو واقف بين جمع من الناس يبحث عن شيء يمكنه التعرف عليه وسط الأمتعة التي وضعتها السلطات فوق علم لأفغانستان في منطقة دارتشي في كابول "هذا حذاء ابن عمي". وكان ابن عم سيد واحدا من أربعة أقارب له فقدهم عندما فجر انتحاريان نفسيهما مستهدفين مظاهرة لأعضاء أقلية الهزارة الشيعية كانوا يحتجون على مسار مقترح لخط للكهرباء. وأضاف سيد "كان العائل الوحيد لأسرته. أبحث هنا ربما أجد شيئا آخر يخص بعض أقاربي."

وأعلن الرئيس الأفغاني أشرف عبد الغني يوم حداد وطنيا وأمر بتغيير اسم الميدان الذي شهد المذبحة وتسميته بميدان الشهداء. وإضافة للقتلى أصيب أكثر من 230 شخصا في الهجوم. وأثار الهجوم الذي وصفه أكبر مسؤول من الأمم المتحدة في أفغانستان بأنه "جريمة حرب" شعورا بالصدمة في مختلف أرجاء العالم وتوالت الإدانات وعرضت دول منها روسيا والولايات المتحدة المساعدة.

لكن بالنسبة للبعض كان هناك شعور بالغضب تجاه الحكومة والزعماء السياسيين الذين يرى البعض أنهم استغلوا المظالم التي تعاني منها أقلية الهزارة من تمييز طويل الأمد ضد أفرادها لتدعيم قواعد نفوذهم السياسي. ويتحدث أبناء الهزارة الفارسية وأغلبهم من الشيعة ويشكلون حوالي تسعة في المئة من سكان أفغانستان وأيدوا حكومة عبد الغني التي تضم بعضا من كبار زعمائهم لكن الكثيرين الآن يشكون من أن تأييدهم له لم يحقق نتيجة. وقال غلام عباس أحد أفراد الهزارة "لقد باعونا ولن ننسى لهم ذلك." وأضاف "بنوا ناطحات سحاب لأنفسهم ولأسرهم من دمائنا."

وما يعكس الغضب العام بعد الهجوم قال شهود إنهم رأوا بعض المتظاهرين يصبون جام غضبهم على رجال الشرطة الذين وصلوا إلى موقع الحادث في حين ألقى البعض باللوم على الحكومة. وقال طاهر أحمددي من منطقة وارس في إقليم باميان "إذا لم يكن لطالبان وداعش من يساعدونهم في القصر الرئاسي كيف كان بإمكانهم تنفيذ مثل هذه الهجمات؟". وأضاف أن 15 شخصا من قريته قتلوا في الهجوم.

وصار احتجاج على مسار مقترح لخط للكهرباء مؤشرا على شعور متنام بالظلم. ويطالب المحتجون بتغيير مسار الخط الذي يتكلف عدة ملايين من الدولارات ليمر عبر إقليمين يقطنهما عدد كبير من أبناء أقلية الهزارة. وأقيمت المظاهرة وسط إجراءات أمنية مشددة وأغلقت معظم الطرق في العاصمة كابول. لكن كان هناك خلاف داخل أقلية الهزارة وكذلك داخل الحكومة بشأن السماح بتنظيم المظاهرة رغم العلم بوجود خطر واضح من وقوع هجوم. وبالنسبة لكثيرين ومنهم دوست محمد (42 عاما) الذي كان قريبا من موقع الانفجارين ساد شعور بتخلي السلطات عنهم. قال محمد "مع كل هذا البؤس لم تهتم الحكومة (بسلامة) مواطنيها."

من جانب آخر قال مسؤولون أفغان إن مسلحين اختطفوا 17 من أقلية الهزارة الأقلية الشيعية في البلاد وتسلبت الضوء على مخاطر اندلاع أعمال عنف طائفية في البلاد. واختطف الهزارة من حافلة في محافظة شريبول وسط توجيه المسؤولين الاتهامات إلى مسلحين في حركة طالبان. وقال ذبيح الله أماني المتحدث باسم حاكم الإقليم "الركاب وجميعهم من إخواننا الهزارة كانوا يتجهون إلى وسط المدينة عندما أوقفت طالبان حافلتهم واقتادتهم." وأضاف أماني في إشارة إلى زعماء العشائر المحليين "بدأنا عملية عسكرية لتحريرهم لكن هذا الأمر لم يساعد.. ولهذا يحاول الزعماء

المحلين تحريرهم."

وقال محمد نور رحمانى رئيس المجلس المحلى إن عملية الخطف حصلت بعد يوم من اعتقال قوات الأمن الأفغانىة لأحد قادة طالبان فى المنطقة خلال اشتباك. وقال رحمانى "ربما اختطفت طالبان الركاب بغية تبادلهم مع القائد المحلى." وأسفرت سلسلة من أعمال الخطف ضد الهزارة الشيعية المخاوف من استهدافهم على وجه الخصوص فى بلاد لغالما قسمتها الخلافات العرقية والسياسية.

على صعيد متصل أعلنت الشرطة الباكستانية ان مسلحين على دراجة نارية قتلوا شخصين من المسلمين الشيعية فى باكستان فى هجوم يرتدى طابعا مذهبيا على ما يبدو. ووقع الهجوم فى ضواحي مدينة كويتا عاصمة ولاية بلوشستان بجنوب غرب باكستان، فيما كان الضحيتان فى عربة. وقال الضابط فى شرطة كويتا عبد الله جان افريدي ان "مسلحين على دراجة نارية اوقفوا العربة ثم فتحوا النار عليهما وفروا من المكان". وقال افريدي ان القتيلين ينتميان الى الهزارة ويعملان فى منجم للفحم. ولم يصب سائق العربة بجروح فى الهجوم الذى وقع فى منطقة طريق سرياب. وقال افريدي "نقوم بالتحقيقات لكن الهجوم على ما يبدو ذو طابع مذهبي". بحسب فرانس برس.

وقال نور بلوش الجراح من الشرطة فى مستشفى كويتا ان القتيلين اصيبا بطلقات فى الرأس. ولم تعلن اي جهة مسؤوليتها عن الهجوم. وولاية بلوشستان التى تشترك فى حدود مع ايران وافغانستان، تحتوي على موارد نפט وغاز لكنها تشهد تمردا اسلاميا واعمال عنف مذهبية بين السنة والشيعية وتمردا انفصاليا. وادت اعمال العنف الطائفية وخاصة من قبل السنة المتطرفين ضد الشيعية الذين يمثلون نحو 20% من الباكستانيين البالغ عددهم 200 مليوناً، الى مقتل الالف فى الدولة خلال السنوات العشر الماضية.

السعودية

فى السياق ذاته أدانت منظمة "هيومان رايتس" ووتش محاكمة مجموعة من الشيعية فى السعودية بتهمة التجسس لحساب ايران، واعتبرتها "مهزلة قضائية"، وهم 30 سعوديا وإيراني واحد وأفغانى، كلهم شيعة باستثناء واحد. وتتهم السعودية بانتظام ايران بالتدخل فى الشؤون الإقليمية فى الوقت

الذي تدعم فيه القوات الإقليمية معسكرين متنازعين في سوريا واليمن. وقد تفاقم تدهور العلاقات بين البلدين حين قطعت الرياض العلاقات الدبلوماسية مع طهران إثر حرق متظاهرين مقر بعثتها الدبلوماسية في العاصمة الإيرانية بداية كانون الثاني/يناير. وكان المتظاهرون الإيرانيون يحتجون على إعدام السعودية المرجع الشيعي السعودي نمر النمر.

ووصفت المنظمة الحقوقية في بيانها المحاكمة بأنها "مهزلة قضائية" تنتهك الحقوق الأساسية للمتهمين وخصوصاً أن السلطات القضائية تمنع حصول هؤلاء على محامين أو ترفض مد جهة الدفاع بوثائق قضائية. وأكدت المنظمة أن الادعاء طلب عقوبة الإعدام بحق 25 من المتهمين الاثنى والثلاثين المعتقلين منذ 2013 باستثناء واحد. وتشمل التهم خصوصاً "الخيانة العظمى" وتهما "لا تشكل جرائم يمكن التحقق منها" مثل "دعم متظاهرين" ومحاولة "نشر المذهب الشيعي" في السعودية و"تشويه سمعة المملكة".

من جانب آخر قتل شخصان واصيب سبعة آخرون بجروح عندما هاجم انتحاري مسجداً شيعياً في مدينة الأحساء في شرق السعودية، وهو الهجوم الأخير في إطار سلسلة اعتداءات استهدفت الأقلية الشيعية في المملكة. وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية في بيان نقلته وكالة الأنباء السعودية الرسمية "تم بفضل الله الحيلولة دون تمكن شخصين انتحاريين من الدخول إلى مسجد الرضا بحي محاسن بمحافظة الأحساء". وتمكنت قوى الأمن، بحسب الوزارة، "من رصدهما أثناء توجههما إلى المسجد". بحسب فرانس برس.

واضاف "عند مباشرة رجال الأمن في اعتراضهما بادر أحدهما بتفجير نفسه بمدخل المسجد فيما تم تبادل إطلاق النار مع الآخر وإصابته والقبض عليه ، وضبط بحوزته حزام ناسف". وتابع "نتج عن التفجير الانتحاري استشهاد شخصين وإصابة سبعة من المصلين" في مسجد الرضا. وكان سكان الحي قالوا في مرحلة أولى ان المنفذين هاجما المسجد بقنبلة واسلحة. وقال احد السكان "فجرا قنبلة على مدخل المسجد (...). لاحقاً دخل شخص الى المسجد وفتح النار". ونشر شريط فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي بدا فيه المسجد بعد الهجوم مع عدد من الاشخاص على ارض القاعة بلا حراك وسط شظايا الزجاج المتناثر. كما بدا في الشريط احد الناجين يضمد جروح مصاب تلتخ ثوبه الابيض بالدم. وقال الشاهد "انتاب الناس غضب عارم، ووقفوا احد المشتبه بهما (...). لكن

الشرطة اطلقت النار لمنعهم من اقتياده". واستهدفت هجمات عدة منذ اواخر 2014 اماكن عبادة تعود للشيعة في شرق السعودية، تبناها تنظيم داعش السني المتشدد.

البحرين

من جهة اخرى قالت وزارة الداخلية البحرينية إنها جردت الشيخ عيسى قاسم من الجنسية البحرينية، متهمة إياه بالسعي لإثارة الانقسام المذهبي في البلاد. ويعتبر الشيخ قاسم من أهم الشخصيات الشيعية في البحرين ذات الغالبية الشيعية. وجاء في بيان الوزارة أنه تم إسقاط الجنسية البحرينية عن المدعو عيسى أحمد قاسم، الذي قام منذ اكتسابه الجنسية البحرينية بتأسيس منظمات تابعة لمرجعية سياسية دينية خارجية، ولعب دوراً رئيسياً في خلق بيئة طائفية متطرفة، وعمل على تقسيم المجتمع تبعاً للطائفة وكذلك تبعاً للتبعية لأوامره.

وفي خطابه أمام مجلس الوزراء، قال رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة من أنه لا مكان في البحرين للمحرضين على خرق قوانين الدولة وتهديد أمن البلاد. ورحب المجلس الأعلى للعلماء في السعودية بالقرار الذي اتخذته الحكومة البحرينية. وافادت الأنباء أن المئات من البحرينيين المتعاطفين مع قاسم تجمعوا أمام منزله، وذلك في قرية الدراز، القريبة من العاصمة المنامة، وأنهم رفعوا شعارات منددة بالقرار، وصورا لقاسم. وقال شهود عيان إن الشرطة البحرينية تتواجد بكثافة في محيط دراز تحسبا لأي أعمال عنف أو مصادمات، ويأتي تجريد قاسم من جنسيته البحرينية، بعد أيام قليلة من قرار السلطات القضائية البحرينية بإغلاق مقار جمعية الوفاق الوطني المعارضة والتحفظ على أموالها وتعليق نشاطها.

وتعد جمعية الوفاق الوطني الإسلامية أكبر تنظيم سياسي إسلامي يمثل الأغلبية الشيعية في البلاد. ولا يزال رئيس الجمعية، الشيخ علي سلمان، محبوسا، حيث يقضي عقوبة بالسجن، لمدة تسع سنوات. وتقول المحافظة السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إن البحرين سحبت الجنسية من 250 مواطنا في السنوات الأخيرة، بسبب شكوك في ولاء هؤلاء للدولة" بينما تقول منظمات مدافعة على حقوق الإنسان إن خمسة منهم تم ترحيلهم من البلاد بعد تجريدهم من الجنسية البحرينية. ويشكو الشيعة في البحرين، مما يصفونه بالتمييز ويطالبون بدور أكبر في إدارة

شؤون البلاد.

الى جانب ذلك عبرت الولايات المتحدة عن قلقها الشديد بشأن إيقاف حكومة البحرين لنشاط جمعية الوفاق المعارضة. وطلب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية من البحرين إعادة النظر في القرار الذي وصفه بأنه مثير للقلق. واعتبرت منظمة العفو الدولية (أمنستي) الشيخ سلمانسين ضمير سجن لمجرد تعبيره بشكل سلمي عن آرائه. ولا تزال احتجاجات المعارضة تتواصل بشكل متقطع منذ اندلاع انتفاضة كبيرة قضي عليها في عام 2011. بحسب بي بي سي.

وانتقدت منظمة العفو الدولية ما وصفته بالقبضة الشديدة من جانب السلطات البحرينية على حرية التعبير عن طريق عمليات القبض ومضايقة السياسيين والنشطاء المعارضين. وقال جيمس لينش، نائب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أمنتسي، مع بقاء سياسيين معارضين بارزين وراء القضبان، توضح السلطات أنه لا تسامح مع النقد في البحرين اليوم، وأن أي شخص يجرؤ على تحديها يعرض نفسه للمخاطر. وشهدت البحرين اضطرابات عنيفة أسفرت عن قتلى، بعد قمع مظاهرات الشيعة في البلاد. واستعانت السلطات البحرينية بقوات درع الجزيرة، المشتركة بين دول الخليج، لفك الاعتصامات وتفريق المتظاهرين في شوارع العاصمة المنامة.